

إصلاح منظمة الصحة العالمية

التقرير المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية السابعة والستين

١- عُقد الاجتماع العشرون للجنة البرنامج والميزانية في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ أيار/ مايو ٢٠١٤، برئاسة الدكتور ديرك كويبرز (بلجيكا).^١ واعتمدت اللجنة جدول أعمالها، بعد حذف البندين ٢-٩ و ١٠-٢١.

تقرير مرحلي عن تنفيذ عملية الإصلاح (الوثيقة ج ٦٧/٤)

٢- رحبت اللجنة بالمعلومات المحدثة عن عملية الإصلاح الواردة في تقرير رئيس لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة،^٣ الذي ألقى الضوء على ضرورة معالجة مسألة شمول نهج إدارة المشاريع المتبع في الإصلاح، وفعالية استراتيجية التواصل، ومدى كفاية استراتيجية الموارد البشرية، وتصريف شؤون عملية الإصلاح.

٣- ونظرت اللجنة في تقرير الأمانة الوارد في الوثيقة ج ٦٧/٤، وأعربت عن تقديرها للتقدم المُحرز في مجال الإصلاح حتى يومنا هذا، ورحبت بوضع إطار مبسط للنتائج وأداة قائمة على شبكة الإنترنت لتيسير رصد التقدم المُحرز في مجال الإصلاح.^٤ وأكدت اللجنة ضرورة مواصلة تطبيق نهج إدارة المشاريع وإدارة التغيير من أجل تعزيز تنفيذ الإصلاح والإسراع به. وسلطت اللجنة الضوء على ضرورة تحسين نهج التواصل أيضاً كجزء من عملية إدارة التغيير، بوصفه أحد عوامل النجاح الرئيسية في عملية الإصلاح.

٤- كما شددت اللجنة على أهمية إعطاء الأولوية للإصلاحات التي سيكون لها أعظم الأثر، وأعربت عن قلقها إزاء عدم تقدم بعض مبادرات الإصلاح بالسرعة المتوقعة لها. وسلطت اللجنة الضوء على الموارد البشرية بصفة خاصة كمحرك حاسم الأهمية لعملية الإصلاح، وأكدت أهمية تنفيذ سياسات واستراتيجيات واضحة الصياغة في هذا المجال، على نحو من الكفاءة والفعالية.

١ ترد قائمة المشاركين في الوثيقة EBPBAC20/DIV.1.

٢ الوثيقة EBPBAC20/1.

٣ الوثيقة EBPBAC20/3.

٤ انظر الوثيقة ج ٦٧/ معلومات ١.

٥- وأشارت اللجنة إلى تنسيق تعبئة الموارد وتنفيذ إطار المراقبة الداخلية كمجالين آخرين من مجالات الإصلاح التي تتطلب العناية بها. ودعت اللجنة إلى زيادة الجهود المبذولة بشأن تصريف الشؤون فيما يتعلق بتعزيز المراقبة وتحسين صنع القرار الاستراتيجي من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة، وإصدار الوثائق اللازمة لاجتماعات الأجهزة الرئاسية في وقتها الملائم، ووضع الصيغة النهائية لإطار مشاركة المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الدول، وإعادة تعريف دور المنظمة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦- وأكدت اللجنة ضرورة المشاركة القوية على الصعيدين الإقليمي والقطري في بدء مبادرات الإصلاح وتنفيذها، وسلطت الضوء على الدور القيادي الذي يضطلع به المديرون الإقليميون.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

٧- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة العالمية السابعة والستون علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة ج ٦٧/٤.

إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول (الوثيقة ج ٦٧/٦)

٨- رحبت اللجنة بتقرير الأمانة بشأن مسودة إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول الوارد في الوثيقة ج ٦٧/٦ وأشارت إلى أن هذا الموضوع يُعد جزءاً مهماً من إصلاح تصريف الشؤون.

٩- وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالتقدم المحرز في التوصل إلى توافق آراء بشأن مسودة إطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول، منذ الدورة الرابعة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي والمشاركة غير الرسمية الثانية (جنيف، ٢٧-٢٨ آذار/ مارس ٢٠١٤)،

١٠- وأشار عدد من الدول الأعضاء إلى الرغبة في الإدلاء بالمزيد من التعليقات والمدخلات بشأن المسودة الحالية لإطار المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الدول. في حين أشار عدد آخر من الدول الأعضاء إلى الرغبة في توصية جمعية الصحة باعتماد مسودة الإطار في شكلها الحالي. واقتُرِح إنشاء فريق عامل.

التوصيتان المقدمتان إلى جمعية الصحة

١١- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة العالمية السابعة والستون علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة ج ٦٧/٦.

١٢- وأوصت اللجنة كذلك، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تنتظر جمعية الصحة العالمية السابعة والستون في افتتاح مناقشة بند جدول الأعمال في وقت مبكر من الدورة من أجل تحديد سبل المضي قدماً.

متابعة الحوار الخاص بالتمويل (الوثيقتان ج ٦٧/٧ وج ٦٧/٨)

١٣- رحبت اللجنة بالتقرير الوارد في الوثيقة ج ٦٧/٧ وأشارت إلى قدرة الحوار الخاص بالتمويل والبوابة الإلكترونية الخاصة بالميزانية البرمجية على الإنترنت على تحسين إمكانية التنبؤ بتمويل المنظمة وتحسين مواعيمه ومرونته وشفافيته والحد من سرعة تأثره.

١٤- كما رحبت اللجنة بالتقييم المستقل للحوار الخاص بالتمويل الوارد في الوثيقة ج ٦٧/٨ واستنتاجاته التي أشارت إلى ضرورة استمرار هذا الحوار.

١٥- واقرحت الدول الأعضاء أن تقدم الأمانة رأياً على مدى أبعد بشأن تمويل المنظمة من أجل زيادة تحسين إمكانية توقعات تمويل المنظمة.

١٦- وأكدت الدول الأعضاء ضرورة بحث التدابير التي تكفل الاتساق التام للتمويل على نطاق المنظمة الشامل، مثل إعادة تخصيص الأموال من المجالات ذات الالتزامات المفرطة إلى المجالات التي يتدنى تمويلها عن المستوى المطلوب.

١٧- وشجعت اللجنة الأمانة على التبليغ عن أي آثار قد تترتب على قلة التمويل المخصص لمجالات برمجية معينة. وشدد على أهمية توسيع قاعدة المساهمة، سواء أكانت من الدول الأعضاء أم من غيرها من المساهمين، وأبدي التأييد لتوسيع الحوار بشأن التمويل من خلال إشراك المساهمين المحتملين.

١٨- وبناء على تعدد الطلبات بتقديم تحديثات بشأن التدابير الفعلية التي تتخذها الأمانة لتعزيز تنسيق حشد الموارد، أقرت المديرية العامة بأهمية تنسيق حشد الموارد لفعالية تمويل المنظمة وذكرت أنها ستستمع لرأي الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة خلال دورة جمعية الصحة وستتخذ بعدها بفترة وجيزة عدداً من التغييرات.

١٩- وأثناء استعراض اللجنة لتقرير الأمانة بشأن الآثار المالية والإدارية التي ستترتب بالنسبة للأمانة نتيجة للقرارات المقترحة بأن يعتمدها المجلس التنفيذي أو جمعية الصحة (الوثيقة EBPBAC20/2)، اقترح أحد أعضاء اللجنة مشروع مقرر إجرائي لكي تنظر فيه جمعية الصحة السابعة والستون، في إطار البند ١١-٤ بشأن متابعة الحوار بشأن التمويل. ووافقت اللجنة على ذلك الاقتراح.

التوصيتان المقدمتان إلى جمعية الصحة

٢٠- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة العالمية السابعة والستون علماً بالتقريرين الواردين في الوثيقتين ج ٦٧/٧ و ج ٦٧/٨.

٢١- وأوصت اللجنة كذلك، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة العالمية السابعة والستون بأن تعتمد مشروع المقرر الإجرائي التالي:

[العنوان: النظر في الآثار المالية والإدارية التي ستترتب بالنسبة إلى الأمانة نتيجة للقرارات المقترحة اعتمادها من المجلس التنفيذي أو جمعية الصحة]

جمعية الصحة العالمية السابعة والستون، وقد ذكرت بأن جمعية الصحة العالمية السادسة والستين اعتمدت كامل الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥ وبالحوار بشأن التمويل، بما في ذلك تنسيق حشد الموارد على نطاق المنظمة الشامل، والذي أُقيم من أجل كفاءة التمويل الكامل للميزانية البرمجية،

(١) قررت بأن القرارات التي تعتمد عليها جمعية الصحة العالمية السابعة والستون ستُنفذ في نطاق التمويل اللازم لها المدرج في الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥، باستثناء الأنشطة التي تتدرج في عنصر الطوارئ من الميزانية البرمجية،^١ أو حسبما تحدده بخلاف ذلك تحديداً جمعية الصحة؛

(٢) وقررت أيضاً، في حالة تجاوز آثار التكلفة المترتبة على القرارات التي تعتمد عليها جمعية الصحة العالمية السابعة والستون للاعتمادات المالية في الميزانية البرمجية ٢٠١٤-٢٠١٥، أن تقدم المديرية العامة إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي في اجتماعها الحادي والعشرين في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ تقريراً يتضمن اقتراحاً بشأن معالجة التكاليف ذات الصلة، بما في ذلك تحليل للآثار المالية والبرمجية، وينظر في جميع الخيارات المتاحة؛

(٣) وطلبت من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة أن تُعدّ، للمجلس التنفيذي في دورته السادسة والثلاثين بعد المائة وجمعية الصحة العالمية الثامنة والستين، توصيات بالاستناد إلى الفقرة (٢) الآتية من هذا التقرير للنظر فيها بالاقتران مع المعلومات المطلوبة في الفقرة ٢٨ من الوثيقة ج٤٨/٦٦؛^٢

(٤) وطلبت من المديرية العامة أن تُقدم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، إلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، تقريراً عن الخيارات بشأن ضمان اتساق القرارات مع برنامج العمل العام والميزانيات البرمجية ذات الصلة، بما في ذلك أسلوب تعزيز الترابط بين الميزانيات البرمجية والقرارات، والتقارير عن الآثار المالية المترتبة على القرارات والمقررات الإجرائية التي تعتمد عليها جمعية الصحة، فضلاً عن التقارير المرحلية، ويقدم معلومات عن نسبة الميزانيات البرمجية التي ستنتج نتيجة للقرارات والمقررات الإجرائية التي تعتمد عليها الأجهزة الرئاسية.

تمويل تكاليف التنظيم والإدارة (الوثيقة ج١٠/٧٦)

٢٢- نظرت اللجنة في تقرير الأمانة عن تمويل تكاليف التنظيم والإدارة،^٣ والتقرير عن التدابير الفعلية والمقررة الرامية إلى تحقيق المردودية.^٤

٢٣- وفيما يخص تعريف تكاليف التنظيم والإدارة وميزنتها وتمويلها في المستقبل، أعربت اللجنة عن موافقة واسعة وتطلعت إلى إدراج نُهج جديدة في الميزانية البرمجية ٢٠١٦-٢٠١٧ المقترحة.

١ لا يوجد حدّ أعلى في الميزانية للأنشطة التي تتدرج في عنصر الطوارئ من الميزانية البرمجية. وتورد الفقرة ٩ من القرار ج ص ٦٦-٢ ما يلي، "تأذن كذلك للمدير العام، حسب الاقتضاء، بتحمل النفقات في عنصر الطوارئ في الميزانية بما يتجاوز المبلغ المخصص لهذا العنصر، وذلك رهناً بتوافر الموارد،...".

٢ انظر الوثيقة ج٤٨/٦٦، الفقرة ٢٨: "... وستُدعى الأجهزة الرئاسية إلى تقديم التوجيهات بشأن اقتراحات المدير العام التي تتعلق بإعادة برمجة الموارد أو الأنشطة في الحالات التي تُعد ضرورية، في ضوء التقدم صوب تنفيذ الميزانية البرمجية، أو تلقي ولايات جديدة وقرارات لجمعية الصحة العالمية تترتب عليها آثار مالية، أو احتياجات الصحة العمومية الناشئة".

٣ الوثيقة ج١٠/٦٧.

٤ الوثيقة EBPBAC20/INF.1.

٢٤- ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في تحقيق وفورات الكفاءة، وطلبت تقديم تحديثات منتظمة، والتي ينبغي أن تُربط أيضاً في المستقبل بالأداء والنتائج. وشددت اللجنة على أنه ينبغي تطبيق الاستعادة الكاملة للتكاليف على جميع المساهمات الطوعية وعلى أنه ينبغي أيضاً قياس وفورات الكفاءة وفقاً لمعايير القياس التي تتبعها منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

٢٥- ولاحظت اللجنة أن استمرار تحقيق الوفورات في تكاليف الموظفين سيتوقف على سياسات أجور الموظفين على صعيد منظومة الأمم المتحدة الشامل، والتي تستعرضها حالياً لجنة الخدمة المدنية الدولية، والتي ستقدم اقتراحاتها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٥.

٢٦- وتعهدت المديرية العامة بأن تواصل الحث على الاستمرار في تحقيق الوفورات في تكاليف الموظفين عن طريق مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، الذي سيوجه لجنة الخدمة المدنية الدولية، ومن ثم، كفالة تنفيذ قرارات اللجنة.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

٢٧- أوصت اللجنة، بالنيابة عن المجلس التنفيذي، بأن تحيط جمعية الصحة العالمية السابعة والستون علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة ج ٦٧/١٠.

= = =